قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٦

بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى

بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة الموقع فى القاهرة

بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية

والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الأول لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ ، بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية - الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ المحرم سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ٢٠ فبراير سنة ٢٠٠٦ م) .

حسنى مبارك

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية
رقم (٢٦٣-٢٩٤)

التعديل الأول
لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى
بين
حكومتى جمهورية مصر العربية
و
الولايات المتحدة الأمريكية
بشأن
مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

التعديل الأول لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى للإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة الموقعة فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية (ج.م.ع / المنوح) وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) .

بند ١ - تعدل اتفاقية المنحة كما يلى :

(أ) تعدل بالكامل صياغة المادة (٢) (الهدف الاستراتيجى والنتيجة)

بند ٢-٢ (النتيجة) لتتم قراءتها كما يلى :

البند ٢-٢ (النتائج) : من أجل تسهيل تحقيق الهدف الاستراتيجى تتفق الأطراف على العمل سويًا لتحقيق ما يلى من نتائج :

* زيادة توفر الخدمات القانونية الفعالة و

* تعاون فعال بين حكومة تتسم بالاستجابة ومواطنين ذوى معرفة .

(ب) تعدل كلمة "نتيجة" إلى كلمة "نتائج" فى الاتفاقية .

(جـ) تعدل المادة (٣) (مساهمة الأطراف) بند ٣-١ مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجزء "أ" (المنحة) وذلك باستبدال عبارة "سبعة ملايين وسبعمائة ألف دولار أمريكى" (٧٧٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) بعبارة "اثنى عشر مليونًا وثلاثمائة ألف دولار أمريكى" (١٢٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) .

(د) تعدل المادة (٣) (مساهمة الأطراف) بند ٣-١ (مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) باستبدال عبارة "أربعة وأربعون مليونًا وستمائة وثمانون ألف دولار أمريكى" (٤٤٦٨٠٠٠٠ دولار أمريكى) بعبارة "اثنين وسبعين مليونًا وعشرين ألف دولار أمريكى" (٧٢٠٢٠٠٠٠ دولار أمريكى) .

(هـ) تعدل المادة (٣) (مساهمة الأطراف) بند ٣-٢ (مساهمة جمهورية مصر العربية) الجزء "ب" باستبدال عبارة "مليون وأربعمائة وخمسة آلاف جنيه مصرى) (١٤٠٥٠٠٠ جنيه مصرى) بعبارة "مليون وتسعمائة وستين ألف جنيه مصرى" (١٩٦٠٠٠٠ جنيه مصرى) .

(و) تعدل المادة (٥) (المتطلبات السابقة على السحب) بالكامل لتقرأ على النحو التالى :

البند ٥-١ السحب الأول : قبل السحب الأول أو إصدار الوكالة لأية مستندات للارتباط فى إطار هذه الاتفاقية من أجل تحقيق أية نتيجة موضحة فى المادة (٢) (الهدف الاستراتيجى والنتائج) بند ٢-٢ (النتائج) تقوم جمهورية مصر العربية - بخلاف ما قد يوافق عليه الطرفان كتابة - بتزويد الوكالة ببيان - بالشكل والمضمون المقبول - بأسماء ووظائف الأشخاص المفوضين لتمثيل جمهورية مصر العربية طبقًا للبند ٧-٢ مصحوبًا بنموذج توقيع لكل شخص مذكور فى هذا البيان .

البند ٥-٢ الإخطار : تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإخطار جمهورية مصر العربية فور إقرار الوكالة بأنه قد تم استيفاء المتطلبات السابق تحديدها لكل نتيجة .

البند ٥-٣ التاريخ النهائى للمتطلبات السابقة على السحب :

الموعد النهائى لاستيفاء المتطلبات السابقة المحددة فى بند ٥-١ هو تسعون يومًا لكل نتيجة من تاريخ سريان هذه الاتفاقية أو أى تاريخ لاحق توافق عليه الوكالة كتابة .

إذا لم يتم استيفاء المتطلبات السابقة لأية نتيجة فى الموعد المحدد فإنه يمكن للوكالة فى أى وقت إنهاء الجزء من الاتفاقية الخاص بهذه النتيجة بإخطار جمهورية مصر العربية كتابة .

(ز) تعدل المادة (٦) (أحكام خاصة) : البند ٦-١ (مدفوعات الضرائب والتعريفات والرسوم والمتحصلات الأخرى) والبند ٦-٢ (المستندات المطلوبة للاستيراد المعفى من السلع والأمتعة الشخصية) لتكون على النحو التالى :

بند ٦-١ : (المدفوعات والضرائب والتعريفات والرسوم والمتحصلات الأخرى) : فى حالة استخدام الأموال المتاحة من خلال المنحة لدفع الضرائب والتعريفات والمتحصلات والرسوم الأخرى - شاملة التأمينات الاجتماعية - والمعفاة بموجب بند (ب-٤) من الملحق ٢ المرفق ، توافق جمهورية مصر العربية على أن تقوم كل من وزارة العدل والمجلس القومى للطفولة والأمومة ووزارة التعاون الدولى ووزارة التنمية المحلية - بحسب الجهة المتلقية للخدمات أو السلع ، وبخلاف ما يرد فى الخطابات التنفيذية - بسداد تلك المبالغ من موارد أخرى غير تلك المقدمة من خلال المنحة .

بند ٦-٢ : (المستندات المطلوبة للاستيراد المعفى من السلع والأمتعة الشخصية) :

توافق جمهورية مصر العربية على أن تقوم كل من وزارة العدل والمجلس القومى للأمومة والطفولة ووزارة التعاون الدولى ووزارة التنمية المحلية - بحسب الجهة المتلقية للخدمات أو السلع - بتقديم أى مستند مطلوب ومقبول لمصلحة الجمارك المصرية ، عند طلب استيراد أية سلع معفاة من الجمارك - شاملة المركبات - والأمتعة الشخصية المعفاة من الضرائب والتعريفات والمتحصلات والرسوم الأخرى بموجب بند (ب-٤) من الملحق ٢ المرفق .

(ح) تعدل المادة (٧) (متنوعات) بند ٧-١ (الاتصالات) وذلك بإضافة الاسم والعنوان التاليين إلى الجزء الخاص بـ "جمهورية مصر العربية" على النحو التالى :

وزارة التنمية المحلية ٤ شارع نادى الصيد - الدور العاشر - الدقى - القاهرة .

(ز) يستبدل بالكامل المرفق رقم ١ (الوصف التفصيلى) بالملحق رقم ١ المرفق بهذا التعديل (التعديل الأول) .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر التعديل الأول باللغتين العربية والإنجليزية . وفى حالة وجود اختلاف فى التفسير بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - فيما عدا ما تم تعديله بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقًا لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل الأول وتخطر الوكالة بإتمام التصديق .

بند ٥ - السريان :

يدخل هذا التعديل الأول حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم فإن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من خلال ممثليه المفوضين قد وقعا على هذا التعديل الأول فى مدينة القاهرة بتاريخ / /

جمهورية مصر العربية

التوقيع : .....

الاســـم : **فايزة ابو النجا**

الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى

الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع : .....

الاســـم : **فرانسيس ريتشاردونى**

الوظيفة : السفير الأمريكى

التوقيع : .....

الاســـم : **كينيث إليس**

الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة العدل

التوقيع :.....

الاســـم : المستشار/ **محمود ابو الليل راشد**

الوظيفة : وزير العدل .

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقعت ممثلتها عليها باسمها .

المجلس القومى للامومة والطفولة

التوقيع :.....

الاســـم : السفيرة/ **مشيرة خطاب**

الوظيفة : الأمين العام .

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة التنمية المحلية

التوقيع :.....

الاســـم : د/ **عبد الرحيم شحاتة**

الوظيفة : وزير الدولة للتنمية المحلية .

(الملحق رقم ١)

الوصف التفصيلى

لمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

المتعلق باتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى رقم ٢٦٣-٢٩٤

أولاً - التمهيد :

يصف هذا الملحق الخاص بمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة الأنشطة التى يتعين تنفيذها والنتائج الواجب تحقيقها باستخدام الأموال المخصصة لهذه الاتفاقية . ولا يفسر أى أمر مما يرد بهذا الملحق على أنه تعديل لأية تعاريف لأحكام هذه الاتفاقية . وفى حدود تعاريف الهدف والنتيجة الواردين فى البندين (٢-١ و٢-٢) ، يجوز تعديل هذا الملحق باتفاق مكتوب للممثلين المعتمدين للطرفين دون الحاجة إلى تعديل رسمى للاتفاقية .

ثانيا - الخلفية :

تعد الإدارة الحكومية الرشيدة والمشاركة الفعالة للمواطنين فى الحياة العامة من مقتضيات تيسير وتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين ، وتتناول اتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى بطريقة منهجية شقًا رئيسيًا من أوجه العملية الديمقراطية . وبعد وجود نظام قضائى فعال يكفل حقوق المواطنين فى الإجراءات القانونية أحد متطلبات الاقتصاد الحديث . ويساعد وجود إدارة حكومية - تتسم بالفعالية والشفافية والقدرة على الاستجابة على الصعيدين الإقليمى والمحلى - على بناء وتوطيد ثقة المواطن بالحكومة والعملية الديمقراطية ، كما يعمل الإعلام الهادف والمسئول والمستقل على جعل كل من المواطنين والحكومة أكثر اطلاعًا واستجابة فيما يتعلق بالأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة .

تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية و (ج.م.ع.) منذ ما يزيد على عشر سنوات فى تنفيذ برامج المشاركة والحكم ، وكذلك البرامج المتعلقة بالمجتمع المدنى والحكومة المحلية والخدمات القانونية . ومن خلال البرنامج الناجح فى قطاع العدل - "مشروع إدارة العدالة" - بدأت الوكالة الأمريكية و(ج.م.ع) فى تحسين النظام القضائى المدنى / التجارى عن طريق زيادة كفاءة وفاعلية محكمتين اثنتين رائدتين فى القضاء المدنى / التجارى . وتم تحقيق ذلك بتنظيم إجراءات المحاكم وهو الأمر الذى زاد بدوره من إمكانية الاطلاع على المعلومات القضائية وعزز من ثقة الجمهور بالمحكمتين المذكورتين . وقد قامت وزارة العدل باستحداث نموذج لنظام المحاكم من الممكن تعميمه فى النظام القضائى المصرى بمعونة فنية ملائمة .

ويعنى هذا التعديل - لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى - بطريقة منهجية بكل من الحكم المحلى والإعلام باعتبارهما عاملين هامين فى الديمقراطية الناجحة . وفى العديد من الدول ، يؤدى نقل السلطة للوحدات المحلية للحكومة إلى تغيير فى توزيع السلطة وزيادة القدرة على تعميق الديمقراطية . ومع ازدياد اللامركزية ووجود قنوات متعددة لمشاركة المواطنين ، تتحسن قدرة الحكومة على الاستجابة نظراً لأن سلطة اتخاذ القرار تصبح أكثر قربًا ممن تمسهم القرارات المتخذة . ويفيد الإعلام الهادف فى تحقيق أهداف متعددة تتضمن المشاركة البناءة من قبل مواطنين أكثر اطلاعًا ، وزيادة فرص تحقيق النمو الاقتصادى .

ثالثًا - النتائج الواجب تحقيقها :

يسهم البرنامج فى تحقيق الهدف الاستراتيجى المتعلق بـ " تعزيز مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة" فضلاً عن الهدف العام الرامى إلى تحقيق "اقتصاد تنافسى عالمى يعود بالنفع على المصريين بطريقة عادلة" . ويسهم نشاطا القضاء على وجه التحديد فى تحقيق النتيجة المطلوبة ألا وهى "ازدياد توافر خدمات قانونية فعالة" ، ويسهم نشاط كل من اللامركزية والإعلام فى تحقيق "تعاون فعال بين حكومة تتسم بالاستجابة ومواطنين ذوى معرفة "

رابعًا - الأنشطة :

تساهم الأنشطة المبينة أدناه بشكل جزئى فى تحقيق النتيجة الواردة فى البند "ثالثًا". ويتعين أن تفى جميع الأنشطة بالمعايير الأساسية والتى تتضمن إثبات التوافق مع الهدف الاستراتيجى ، ووجود علاقة واضحة مع النتيجة المراد تحقيقها ، وقابلية قياس النتائج ، وخصوصية النشاط المزمع تنفيذه ، وتوافق التكلفة المقترحة مع الفوائد المتوقعة .

(أ) إدارة القضاء الجنائى :

تعزيز نظام القضاء الجنائى عن طريق المساعدة فى إدخال العمل الآلى فى مجالات مختارة فى مكتب النائب العام (بما فى ذلك ملف الدعوى بوجه خاص) وإقامة شبكة قانونية تتضمن أحكام محكمة النقض .

مساعدة مكتب النائب العام فى دراسة واستحداث نظام دفاع عام عن طريق دعم دراسة واستحداث نموذج للنظام وتعزيز تنفيذه . ويتضمن هذا النشاط تقديم معونة فنية للتخطيط والتنفيذ وإعداد برامج التدريب وتدريب المدعين وتقييم التنفيذ والأداء .

حسن التعامل مع موضوعات حقوق الإنسان عن طريق مساعدة المركز القومى للدراسات القضائية على وضع مقررات دراسية يعمل من خلالها المدعون على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان من أجل إنفاذ فعال للإجراءات القضائية .

(ب) القضاء الأسرى :

تعزيز القدرة على الوساطة فى النزاعات الأسرية عن طريق تقديم المعونة الفنية للعمل مع المركز القومى للدراسات القضائية على وضع برامج تدريبية تعنى بإعداد قضاة ووسطاء مهرة لمحاكم الأسرة .

زيادة القدرة على الحصول على معلومات عن الخدمات القانونية لمحاكم الأسرة عن طريق العمل مع وزارة العدل لتحقيق ما يلى :

* تنمية قدرة محاكم الأسرة على تقديم معلومات لعامة الناس بشأن المحاكم الجديدة بما فى ذلك خدمات الوساطة والوسائل المساعدة بشأن كيفية استخدام المحكمة .

زيادة إمكانية الحصول على معلومات عن الخدمات القانونية لمحاكم الأسرة عن طريق العمل مع المجلس القومى للطفولة والأمومة من أجل :

* مساعدة المنظمات غير الحكومية على زيادة الوعى فى ثلاثة مجالات تتعلق بمحاكم الأسرة (بما فى ذلك خدمات الوساطة) ، وتعريف المرأة والآخرين بشأن حقوقهم القانونية ، وتحديد مصادر المساعدة القانونية بناء على المقدرة المادية وذلك لمن يحتاج إليها .

إعداد نظام معلومات إدارية بالاشتراك مع وزارة العدل لجمع البيانات عن التقدم الذى يتم إحرازه فى خدمات الوساطة بمكاتب الوساطة ، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر عدد دعاوى الوساطة التى تم البت فيها ونتائجها .

(جـ) تطوير الإعلام المتخصص :

تحديث / تحسين الاحتراف بالإعلام المصرى وتحسين قدراته التدريبية وتطويرها عن طريق تعزيز مؤسسات التدريب الإعلامية المصرية على صعيد التعليم المتوسط والجامعى . وتعمل الأنشطة على تحسين مواد التدريس ، وتطوير مرافق التعليم ، وزيادة فرص التبادل الدولى ، وتحديث طرق التدريس ، ومن خلال هذا البرنامج ، تقدم مؤسسات التدريب الإعلامى تدريبًا فنيًا للصحفيين والمديرين والمسئولين بالحكومة بشأن إعداد الأخبار ونقلها ومصادر الأخبار وأخلاقيات المهنة والصحافة المتخصصة والعلاقات الصحفية وإدارة الأعمال مع إعطاء أهمية خاصة للتدريب باللغة الإنجليزية لتعلقه بمجال البحث وإعداد الأخبار ونقلها .

تعزيز المؤسسات لدعم جهود مصر فى اعتلاء مركز إعلامى إقليمى وذلك للتدريب المتطور والإنتاج والمؤتمرات المتخصصة . الاستفادة من تنمية القدرات التدريبية مع زيادة التركيز فى نفس الوقت على قدرة مصر على اجتذاب الإعلاميين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتدريب والمؤتمرات .

الارتقاء بقطاع الإعلام المصرى إداريًا واقتصاديًا عن طريق حل المشاكل - التى تواجه الاستمرارية المالية لمؤسسات الإعلام المصرية - مثل ضعف الإدارة وضعف الإيرادات وعدم الاستجابة لاحتياجات الجمهور وذلك عن طريق تقديم الاستشارات داخل المؤسسة ، وتوفير المنتجات والمعدات ، والتدريب وتعزيز الاتحادات الإعلامية ، الارتقاء بالإدارة فى الحقل الإعلامى ، وتنمية القدرات فى مجال التدريب واستشارات الأعمال ، وتعزيز قدرة الإعلام على زيادة الإيرادات عن طريق الإعلانات .

دعم مهنية الإعلام المحلى وقدرته على الاستمرارية اقتصاديًا ، وتقديم المعونة الفنية والدعم المالى له بغية دراسة واستحداث نماذج منخفضة التكلفة قادرة على الاستمرارية اقتصاديًا تهدف إلى الارتقاء بمهنية الإعلام المحلى وتعمل على تعزيز وسائل الإعلام المحلية فى مصر التى مازالت فى حاجة إلى التطور .

تنمية بيئة مواتية من أجل إعلام مصرى محترف وموضوعى قادر على الاستمرار من الناحية الاقتصادية عن طريق المساعدة فى وضع السياسات . تشجيع الدعم واسع النطاق عبر القطاعات الهادفة من أجل تحقيق إعلام مستقل وقادر على الاستمرارية من الناحية الاقتصادية ودعم المنظمات غير الحكومية التى تدعم التفوق الإعلامى وإصلاح السياسات الإعلامية .

(د) مبادرة اللامركزية المصرية :

التعاون مع الحكومة المركزية والمحافظات الرائدة لتعظيم عملية تحصيل الأتعاب والرسوم والضرائب المقررة وفقًا للإطار القانونى المعمول به والاحتفاظ بها . العمل فى نفس الوقت على مستوى السياسة القومية مع متخذى القرار والجامعات والجهات المانحة الأخرى من أجل زيادة المرونة على الصعيد المحلى فى تطبيق هذه الآليات وتحقيق الاستقلالية فى الاحتفاظ بالإيرادات الناشئة المتحصل عليها .

دعم الآليات التى تتيح مشاركة المواطنين فى عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلى فيما يتعلق بأوجه استخدام الموارد الذاتية . وتتوافق الآليات مع مناهج التخطيط الحالية بحيث يتمكن من خلالها المواطنون المحليون والمسئولون الشعبيون والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من المشاركة والمبادرة بالمشروعات التى تلبى أولويات المجتمع المحلى ويتعين أن تمكن هذه القنوات المشاركين فيها من الرقابة والإشراف على قرارات وحدات الإدارة المحلية وممارساتها وأدائها .

تعمل الحكومات المحلية بشكل متزايد على تنمية القدرة الإدارية من أجل إدارة موارد الدخل ومشروعات الاستثمار الرأسمالى وذلك على نحو يتسم بالفعالية والشفافية . وتعتمد المعونة الفنية والتدريب على ماهية الوزارات التى تبادر بتطبيق الإدارة اللامركزية على مستوى المحافظة والأقاليم ، وكذلك المحافظين الذين يقومون بدورهم فى مبادرة اللامركزية عن طريق نقل السلطات والمسؤولية إلى المجالس الشعبية المحلية والمسئولين التنفيذيين المحليين .

خامسا - متابعة الأداء وتقييمه :

يسهم تنفيذ مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة جزئيًا فى تحقيق النتائج الواردة فى البند "ثالثًا" من هذا الملحق (١) . وتقاس هذه النتائج باستخدام المؤشرات الواردة فيما يلى :

(أ) إدارة القضاء الجنائى :

نظم آلية فى مكتب النائب العام تقدم معلومات دقيقة آنية بشأن موضوعات عدة مما يستلزمه النائب العام فى عملية اتخاذ القرار .

بحث واستحداث نظام عام للدفاع .

ازدياد النسبة المئوية للدعاوى التى يتوافر فيها ملف الدعوى فى الوقت الملائم للمدعين والممثل القانونى للمدعى عليه .

(ب) القضاء الأسرى :

ازدياد النسبة المئوية للدعاوى التى يتم حلها عن طريق الوساطة .

ازدياد عدد المواطنين الذين يحصلون على معلومات بشأن محاكم الأسرة والخدمات المتعلقة بذلك فى المحاكم .

ازدياد عدد المواطنين الذين يحصلون على معلومات بشأن الحقوق القانونية والخدمات المتعلقة بذلك فى المجتمع .

(جـ) الإعلام :

أن تعكس عينتان لقياس المضمون الإعلامى للجهات الإعلامية المستهدفة قبل تنفيذ هذا البرنامج وبعده ما يلى :

أن يتم إعداد الأخبار بموضوعية وبطريقة عادلة ومن مصادر جيدة وفقًا لمعايير أخلاقيات المهنة المقبولة والمتعارف عليها .

أن ينعكس استخدام المعدات والمهمات الفنية المتطورة – فى جمع الأخبار وإنتاجها وتوزيعها بمنافذ الإعلام المستهدفة – على عملية إعداد الأخبار ونقلها .

تحقيق تحسن واضح فى المهارات اللغوية للصحفيين عن طريق إجراء اختبارين باللغة الإنجليزية قبل تنفيذ هذا البرنامج وبعده لتحديد مستويات هذا التحسن .

زيادة عدد الصحفيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يحضرون الدورات المقدمة بمعاهد التدريب المصرية .

زيادة إيرادات إعلانات الإعلام المطبوع والمذاع المستهدفة بما فى ذلك منافذ الإعلام المحلى .

(د) اللامركزية :

النسبة المئوية للإيرادات المحققة على المستوى المحلى والتى تحتفظ بها الحكومة المحلية فى المحافظات المستهدفة .

دور فعال للمجالس الشعبية المحلية فى عملية التخطيط والتخصيص والرقابة فيما يتعلق بالموازنات المحلية على صعيد المحافظة والأقاليم والقرى .

عدد المسئولين المحليين (المحافظون ورؤساء الأقاليم والقرى) الذين يباشرون سلطاتهم الإدارية (التعيين والفصل من الخدمة) على موظفى الوزارة .

يجوز إجراء تقييم واحد على الأقل لكل نشاط ، ويجوز أن تبحث أعمال التقييم مدى تحقيق الأنشطة للنتائج المطلوبة ، وأن تحدد الأثر الكلى للأنشطة الممولة من الوكالة الأمريكية على القطاع ، وأن تقدم الاقتراحات بشأن أية تغييرات مطلوب إدخالها على أى نشاط لتحسين الأداء .

سادسا - مهام والتزامات الطرفين :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تكون وزارة العدل الوزارة المنفذة لأنشطة إدارة نظام القضاء الجنائى وأنشطة محاكم الأسرة المتعلقة بوزارة العدل . ويكون المجلس القومى للطفولة والأمومة الجهة المنفذة لأنشطة المنظمات غير الحكومية المتعلقة بنشاط القضاء الأسرى . وتكون وزارة التنمية المحلية الوزارة المنفذة لنشاط اللامركزية . وتكون وزارة التعاون الدولى الجهة المنفذة لنشاط تعزيز الإعلام .

يتم تعيين لجنة تسيير تعنى بنشاط تعزيز الإعلام الهادف على وجه التحديد ، وتتكون اللجنة من ممثلين من المؤسسات الإعلامية البارزة ووزارة التعاون الدولى والوكالة الأمريكية . ويبلغ عدد أعضائها عشرة أعضاء : عضواً واحداً من كل من الجهات التالية : وزارة التعاون الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجريدة الأهرام ونقابة الصحفيين المصرية وجريدة الأخبار ووكالة أنباء الشرق الأوسط واتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى وكلية الإعلام بجامعة القاهرة والهيئة العامة للاستعلامات والمجلس الأعلى للصحافة . ويجوز كذلك لممثل مكتب الشئون العامة بالسفارة الأمريكية حضور اجتماعات اللجنة . وتجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر وتهدف إلى تحقيق التوافق فى الرأى . ولا يحصل أعضاء لجنة التسيير على أتعاب نظير خدمتهم فيها .

وتتولى لجنة التسيير المهام الواردة فيما يلى :

* دراسة سياسات البرنامج وأولويات قطاع الإعلام وتقديم المشورة فى ذلك الشأن .

* المساعدة فى نشر المعلومات بشأن أهداف وأنشطة برنامج تنمية الإعلام الهادف .

* متابعة التقدم الذى يتم إحرازه من أجل تحقيق النتائج المطلوبة .

ويتم إنشاء لجنة تعنى بنشاط مبادرة اللامركزية المصرية تتكون من ممثلين من وزارة التنمية المحلية ، ووزارة التخطيط ، ووزارة المالية ، ووزارة التنمية الإدارية ووزارة التعاون الدولى وتعمل اللجنة على تقديم المشورة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن التوجه الاستراتيجى والتقدم الذى يتم إحرازه فى سبيل تنفيذ النشاط .

يتم تعيين الجهات الأخرى (المستفيدين الآخرين) كهيئات تمثل (ج.م.ع) فى تنفيذ الأنشطة ، وذلك بموجب خطابات تنفيذية بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

(ب) الوكالة الأمريكية :

يناط بالوكالة الأمريكية - بصفتها الجهة الممولة لهذه الاتفاقية - توقيع العقود والمنح لتنفيذ الأنشطة الضرورية بغية تحقيق النتائج المبينة فى هذه الاتفاقية .

سابعا - الخطة المالية :

ترد الخطة المالية التوضيحية لهذه الأنشطة فى الجدول الملحق بهذه الاتفاقية . ويجوز إدخال تعديلات على الخطة المالية من قبل ممثلى الطرفين دون الحاجة إلى إجراء تعديل رسمى للاتفاقية ، ويكون ذلك شريطة ألا تؤدى التعديلات إلى تجاوز المساهمة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المبلغ المنصوص عليه فى البند ٣-١ من هذه الاتفاقية .

مرفق (١)

الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

الخطة المالية التوضيحية

(القيمة بالألف)

النشاط	الارتباطات السابقة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالدولار الأمريكى)	الارتباطات الحالية (بالدولار الأمريكى)	إجمالى الارتباطات حتى تاريخه (بالدولار الأمريكى)	التخصيصات المستقبلية للوكالة (بالدولار الأمريكى)	إجمالى مساهمة الوكالة طوال حياة المشروع (بالدولار الأمريكى)	مساهمات جمهورية مصر العربية (بالجنيه المصرى) من حساب FT-800 *
– إدارة العدالة الجنائية	٤٠٠٠٠٠٠	–	٤٠٠٠٠٠٠	١٥٨٢٠٠٠٠	١٩٨٢٠٠٠٠	٦٣٩٠٠٠
– القضاء الأسرى	٣٥٠٠٠٠٠	–	٣٥٠٠٠٠٠	١٩٧٠٠٠٠٠	٢٣٢٠٠٠٠٠	٧٦٦٠٠٠
– اللامركزية	–	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠٠٠	١٢٩٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠
– تطوير الإعلام	–	٢١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	١٢٣٤٠٠٠٠	١٤٤٤٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠
– إدارة البرنامج والتقييم والمراجعة	٢٠٠٠٠٠	–	٢٠٠٠٠٠	١٤٦٠٠٠٠	١٦٦٠٠٠٠	–
الإجمالى ...	٧٧٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	١٢٣٠٠٠٠٠	٥٩٧٢٠٠٠٠	٧٢٠٢٠٠٠٠	١٩٦٠٠٠٠

(*) المساهمة المقدمة من (ج.م.ع) من حساب FT-800 تمثل مدفوعات حصة المقاول الأمريكى من التأمينات الاجتماعية وتذاكر الطيران .